الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة الداخليـــة
المديرية العامة للأمن الوطني
أمـــــن ولايـــــة أدرار

يوم دراسي حول جرائم الفساد في الجزائر
" الواقع و الحلول "
المنعقد بجامعة أدرار (القطب الجامعي الجديد)
بتاريخ 2008/04/03

مداخلـة بعنوان: مفاهيم الفسـاد

من إعداد ضابط الشرطة:

حبـــارك سميـــر
نـائب رئيس الفرقة الاقتصادية و المالية
المصلحة الولائية للشرطة القضائية
أمن ولاية أدرار

المقدمة :

منذ أن قامت على الأرض الحياة ، عرف الفساد طريقه إلى البشر ، متخذا دروبا شتى ومتوسلا بأساليب متباينة ، ومؤديا إلى أثار تفاوتت نتائجها باختلاف صور وميادينه وتباين أحجامه، قال تعالى: " وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم مالا تعلمون (30) " سورة البقرة.

واستحوذت ظاهرة الفساد ومواجهته على اهتمام دول العالم قاطبة واهتمام المنظمات والهيئات الدولية والحكومية وغير الحكومية خصوصا في السنوات الأخيرة وأصبحت حديث الساعة على كافة الأجهزة والمستويات، كما حظيت ظاهرة الفساد باهتمام الكثيرين من أساتذة الإدارة بعد أن كان جل الاهتمام منصب على التنمية الإدارية والتطوير الإداري ومن ثم الثورة الإدارية، وعلى الرغم من الاعتراف بوجود ظاهرة الفساد إلا أن الاهتمام بمواجهتها على نطاق المنظمات العالمية لم يأتي إلا متأخرا وذلك في عام 1985 بالتوصية التي اتخذتها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بإدانة الممارسات الفاسدة ، وتزايد هذا الاهتمام العالمي بهذه الظاهرة الخطيرة بشكل واضح في بداية التسعينيات من القرن الماضي حيث تم إنشاء منظمة غير حكومية تعني بمكافحة الفساد سنة 1993 و التي تعرف بمنظمة الشفافية الدولية ، هذا الاهتمام العالمي يعني أن المجتمعات كافة تحوي على قدر معين من الفساد وبدرجات متفاوتة وأن الفساد ظاهرة موجودة في جميع دول العالم ، إذ لايوجد على وجه البسيط ذلك المجتمع الفاضل الذي يخلو من الفساد و المفسدين.

والفساد بجميع أنماطه من رشاوى و اختلاس وتزوير وتزييف واستغلال النفوذ... الخ ، أصبح ينظر إليه على أنه مشكلة عالمية بل أصبحت ظاهرة معولمة نتيجة لتزايد العولمة وتحرير التجارة ولم يعد من الممكن التعامل مع هذه الظاهرة من خلال الإجراءات الوطنية فقط.

ومن هذا العرض البسيط لخطورة الفساد، نحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على حقيقة هذه الظاهرة وتعريفها وتفسيرها و توضيح أهم أنماط وفروع الفساد وكيفية انتشاره للانطلاق نحو وضع منهجية فعالة وملائمة لمكافحته.

وبناءا عليه، فالدراسة تحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :" ماهو الفساد ، وماهي أنماطه وخصائصه وسبل مكافحته؟".

وللإلمام بجوانب الدراسة ارتأينا إلى تقسيم الإشكالية العامة إلى مجموعة الأسئلة الفرعية التالية :

1) ماهو الفساد ؟

2) ماهي خصائص وصور الفساد ؟

3) أنماط الفساد؟

4) ماهي نظرة الشريعة الإسلامية للفساد؟

5) هل تعتبر مساهمة المجتمع المدني فعالة للوقوف أمام جريمة الفساد ؟

6) دوائر المسؤولية في مواجهة الفساد ؟

7) الفوارق التي تخص الفساد بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة ؟

وسوف نحاول الإجابة على هذه المحاور من خلال مجموعة من المطالب نعرض أهدافها الأساسية فيما يلي:

المطلب الأول: عموميات عن الفساد.

المطلب الثاني: أنماط، خصائص و صور الفساد.

المطلب الثالث: أعراض الفساد ودوائر المسؤولية في مواجهته .

المطلب الرابع: أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في محاربة الفساد،

المطلب الخامس: ترتيب الدول من حيث درجة الفساد حسب التصنيف العالمي لسنة 2007.

وكما هو ملاحظ ، فإننا حاولنا أن تكون الإجابة على المحاور الأساسية المطروحة في الإشكالية منطقية ومباشرة تصب في الهدف النهائي للدراسة وهو التعرض إلى أهم جوانب الفساد ، ويكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة لما للانعكاسات الفساد بشتى أشكاله على مختلف المجالات من أثار اقتصادية واجتماعية و سياسية ..... .

ونحاول من خلال هذه الدراسة إعطاء ولو نظرة عن خطورة الفساد كون سرطانه لايتحاشى أية دولة سواء متطورة كانت أو متخلفة ، لذلك أردنا تقديم بعض الاقتراحات و الحلول التي يمكن من خلالها التقليل من حدة وانتشار هذه الآفة .

كما أردنا من خلال هذه الدراسة تقديم ولو لمحة عن الترتيب الدولي حسب درجة الفساد وعلى مرتبة الجزائر من حيث تطور الفساد مقارنة بما في الدول الأخرى سواء العربية أو الإفريقية أو الدولية.

المطلب الأول: عموميات عن الفساد:

الفرع الأول: معنى الفساد لغة واصطلاحاً:

من الصعب إيجاد تعريف واحد للفساد ، حيث أن هناك عدة تعاريف لكنها لا تعطي تعريفا شاملا ودقيقا حسب وجهات النظر بين الاكاديميين وأهل الاختصاص وغيرهم، فمنهم من ذهب إلى ربط مضمون الفساد بالبعد الحضري وما فيه من قيم و تقاليد ومعتقدات ونظم سياسية وبينية أخرى، ومنهم من ذهب إلى النظرة الأحادية بالقول بأن الفساد هو نتيجة التسيب والفوضى واستجابة للحاجة والعوز المادي.
ولم يغب على أذهان اللغويين والمفسرين تعريف ذلك بأقوال عدة، فمن يرجع إلى أمهات المؤلفات العربية، كلسان العرب لابن منظور والقاموس المحيط للفيروزي أبادي والمصباح المنير للفيومي يجد تعريفات عدة في هذا الأمر.(1)

للفساد معان ودلالات كثيرة في اللغة العربية، وقد يتساءل أي باحث عن علاقة هذا الثراء اللغوي لمعاني الفساد بانتشار الأخير بشكل ملحوظ في المجتمعات العربية! فالفساد هو مصدر للفعل فسد، وغالبا مايأتي فساد الشيئي من ذاته ، أما لفظة الإفساد فتدل على تحقيقه بفعل خارجي ، وقد عرّفه لسان العرب بأنه نقيض الصلاح والمفسدة نقيض المصلحة ، قال تعالى "وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون" ، وقد يتضمن الفساد معنى عضويا فيقال فسد اللحم أو اللبن، أو نحوهما فسادا إذا أنتن أو عطب، وقد يشير الفساد إلى تجاوز الحكمة أو الصواب فيقال فسد الرجل أي جاوز الصواب، وفسد العقل أي بطل، وفسدت الأمور أي اضطربت وأدركها الخلل، وكما ورد في القرآن الكريم: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا} [الأنبياء:22].

كما يشير معنى الفساد إلى الجدب والقحط، كما أنه قد يعني إلحاق الضرر، أو يعني أخذ المال ظلما، فإذا انتقلنا من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي، وجدنا أن الفساد نقيض للإصلاح والرشاد والخير العام، ولذا حين يعم الفساد مجتمعا من المجتمعات وتفوح رائحته تجد تظاهرا بمحاولات الإصلاح، وحديثا مملا ومكررا عن الشفافية، وكأنه ستار يخفي ما تحته من الفساد كي يعيش أطول فترة ممكنة، والفساد في الإصلاح الشرعي هو خروج الشيء عن الاعتدال ، ومن ذلك جميع المحرمات والمعاصي.

وعرفت المنظمة الدولية للشفافية الفساد بأنه:"إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها لتحقيق مكاسب شخصية "، وتفرق المنظمة بين نوعين من الفساد:

1. الفساد بالقانون (According to rule Corruption) : وهي الرشاوى التي تدفع للحصول على

(1) الفساد الاداري وسبل مكافحته : منتديات الذهب : www. al – mahd- ned

الأفضلية في خدمات وتسهيلات يجيزها القانون . بمعنى أن الراشي يدفع للحصول على حقه أو للحصول على أسبقية في الحصول على حقه.كأن يدفع رشوة لموظف لاستثنائه من نظام الانتظار.

وحسب التجارب المستقاة من العمل فان هذا النوع من الفساد كثير الانتشار ، إذ غالبا ما يلجأ الموظف الفاسد إلى عرقلة طلبات أصحاب الحقوق لحملهم على دفع الرشوة مقابل الحصول على حقوقهم ، وهذا النوع وان كان اقل خطراً من غيره على المال العام إلا أن له أثار سياسية سلبية كبيرة بحكم اتصاله المباشر مع حاجات كل الناس وحقوقهم فيولد لديهم الامتعاض والحقد على النظام السياسي ، أما جرائم الفساد الكبرى والتي لا تمس مصالح الناس مباشرة فإنها تثير امتعاض النخبة المثقفة في المجتمع بحكم اطلاعهم على الدراسات والإحصائيات والتقارير الدولية التي لا يطلع عليها عامة الناس عادة ولا يدركون أثارها غير المباشرة على حياتهم ومستقبلهم لأنها لا تسبب لهم ألما أو ضرراً مباشرا.

2. الفساد ضد القانون (Against the rule Corruption): وهي دفع رشوة للحصول من مستلم الرشوة على خدمة ممنوع تقديمها. ويوقع هذا النوع من الفساد اكبر الضرر بالاقتصاد الوطني وحقوق المواطن والأجيال القادمة.

وبالرجوع إلى الآراء الحديثة فان الفساد هو:" إقناع شخص مسؤول عن طريق وسائل خاطئة كالرشوة مثلا بانتهاك الواجب الملقى على عاتقه ".

ويوصف لاسويل: الفساد واحد من أكثر خصائص التمرد في الحياة العامة و الخاصة بالأمس أو اليوم وأي مكان في المجتمعات الإنسانية.(1)

وقد عرف رونالد ريث و ادجار سينبكنز: الفساد بأنه: " أي فعل يعد فاسدا إذا حكم عليه المجتمع بأنه كذلك وإذا ما شعر فاعله بالذنب و هو يقترفه".(2)

يعرف الفساد في المفهوم السياسي بأنه السلوك الذي يمثل انحرافا عن الواجبات الرسمية لمنصب عام بالتعيين أو الانتخاب و ذلك للحصول على مكاسب تتعلق بالثروة و المكانة. و يتمثل الفساد كذلك في الحياة العامة في استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة بالطرق التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع و معايير السلوك الأخلاقي و بذلك يتضمن الفساد انتهاكا للواجب العام وانحرافا عن المعايير الأخلاقية في التعامل و من ثم يعد السلوك غير مشروع من ناحية و غير قانوني من ناحية أخرى.

(1)،(2) خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر أل الشيخ: الفساد الإداري: أنماطه و أسبابه و سبل مكافحته، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2007 ص 12 .

و تعرف الأمم المتحدة الفساد بأنه "سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص"(1) و يرى روبرت كليتجارد " بأنه استخدام المنصب العام لغايات شخصية، و قائمة الفساد غير محدودة و هي تتضمن الرشوة و الابتزاز و استغلال النفوذ و المحسوبية و الاحتيال واستعمال مال الغير للتعجيل بقضاء أمر معين و على الرغم من أن الناس يعتبرون الفساد خطيئة الحكومة فانه موجود أيضا في القطاع الخاص بل أن القطاع الخاص متورط في معظم أشكال الفساد الحكومي.(2) و في نفس السياق هناك من يعرفه على أنه:

1) الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي و تعود بالفائدة على الموظف العام لإغرائه للسماح لهم بما يلي:

- التهرب من القوانين.
- إجراء تغيير في القوانين و السياسة المعمول بها أو إلغاء قوانين قائمة لتمكينهم من تحقيق مكاسب مباشرة و فورية.

<u>الفرع الثاني: أدوات الفساد:</u>

لا بد للفساد من أدوات للترهيب والترغيب حتى تخضع له الرقاب ويسلم له العباد (أو العبيد) إرادتهم وخياراتهم، والفاسد والمفسد يعرف جيدًا مواطن ضعف البشر ويحاول استغلالها بأبشع الطرق وأكثرها حقارة ودهاء في نفس الوقت، ونذكر من هذه الأدوات حسب ترتيب أهميتها:

*- السلطة: فالأب الفاسد يستغل نفوذه المالي وقوته الجسدية ومكانته المعنوية في إفساد أبنائه، والمسئول الفاسد يستغل ما يملك من صلاحيات للتحكم في رقاب مرؤوسيه وإفسادهم حتى يستطيع ممارسة

فساده دون اعتراض من أحد، والحاكم الفاسد يستغل حاشيته لإرهاب رعيته ويستغل النظام السياسي الموالى له لإضفاء الشرعية على أفعاله وتجريد خصومه من تلك الشرعية ووصفهم بالتآمر والخيانة والإفساد في الأرض وتعكير صفو الأمن. ويسعى ذلك الحاكم الفاسد إلى إفساد من حوله ومن تحته ومن خلفه (بوعي أو دون وعي) وذلك كي تتوافق المنظومة كلها على تردد واحد ونغمة واحدة يصبح ما عداها نشازا، لأن الفساد إذا وجد وحده دون إفساد تصبح هناك فرصة لالتقاطه والوعي به ومقاومته، لذلك فلا بد للفاسدين أن يتحولوا في مرحلة ما لمفسدين لغيرهم كي تستقر الأمور من حولهم ويموت الوعي العام بالفساد، ويصبح الجميع متورطين، فلا يرفع أحد رأسه مدعيا النزاهة أو مطالبا بالإصلاح.

(1) محمد راتول : سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية – رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2000 ص300 .
(2)Cheryl W. Gray et Daniel Kaufman Corruption et développement. Finances et développement. F M I. Volume35. Mars 1998 P.7

والقرآن يصور هذا الموقف في قوله تعالى: {إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ} [القصص: 8]، وقوله: {فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ} [القصص: 40].

*– المال: ومن لا يصلح معه الترهيب بالسلطة يصلح معه الترغيب بالمال، ولهذا يحرص الفاسدون على إمساك الثروة في أيديهم لتكون وسيلة ضغط على من تحتهم، ووسيلة ترغيب وشراء ذمم.

*– المناصب: ينتقي الفاسد من بين الناس أولئك المتعطشين للمناصب والراغبين في العلو بأي ثمن فيستخدمهم ويستعملهم كدروع له، وكأدوات لحمايته وتبرير أفعاله، كما أنه يحرص على توريطهم في الفساد حتى تصبح رقابهم في يده يقطعها وقتما يشاء ويذلها حسبما يريد ويبتزها طوال الوقت، وقد يستخدم بعضهم ككبش فداء يضحى به حين يريد تجميل صورته أو ادعاء محاربة الفساد أمام الرأي العام.

*– الإعلام: فالفاسد يحتاج لمن يداري عوراته ويزين سوءاته ويسوق مشروعاته وأفكاره بين الناس ويبرر أخطاءه ويحولها إلى انتصارات ويمارس التزييف للوعي والتخدير للعقول ودغدغة المشاعر طول الوقت، ومن هنا يمكن أن نعتبر الإعلاميين الموالين لأي فاسد بمثابة سحرة فرعون الذين كانت مهمتهم أن يسحروا أعين الناس بمعنى تزييف وعيهم.

*– رجال الدين: ونقصد بهم فئة معينة من رجال الدين يقبلون إضفاء شرعية دينية على مظاهر الفساد والإفساد وإضفاء شرعية على كل أفعال الفاسد واستغلال المفاهيم الدينية لتبرير وتمرير كل ما يقوم به، وإصدار الفتاوى المبنية على تفسيرات تلوي عنق الحقيقة لمصلحة استمرار الفساد.

وكل فاسد يسعى إلى تقريب عدد من رجال الدين (حتى ولو كان هو ملحدا أو علمانيا) لمعرفته بقيمة الدين لدى الناس وتأثرهم به، وقد يظهر احترامه للرموز الدينية ويحرص على الظهور الإعلامي معهم في المناسبات المختلفة.

المطلب الثاني: أنماط، خصائص و صور الفساد:

الفرع الأول: أنماط الفساد:

هناك أكثر من طريقة لرؤية أنماط الفساد، فبعض الباحثين يقسمه إلى الأنماط التالية بناءا على توزيعه على خريطة المجتمع:

*** الفساد طبقا للمجال الذي ينتشر فيه:**

1- فساد قمة السلطة: قمة السلطة قد تكون في النظم الرئاسية أو العائلة المالكة و حكوماتها في النظم الملكية، خطورة هذا النمط من الفساد تكمن من جهة في ارتباطه بقمة هرم المجتمع وإصابة المجتمع به يجعل العدوى تنتقل إلى جميع أجهزة الدولة، ومن جهة أخرى يصعب إصلاحه كونه ينسج خيوطا يصعب التعرف عليها، ويشكل فساد قمة السلطة أنظمة متعددة كالنظام الديكتاتوري حيث يكون الرئيس أو الملك فاسد حيث يتصرف و الحاشية بالتراضي لصالحهما دون اعتبار للقوانين أو الشعب، حيث يتصرفون في الثروة وكأنها ملكية خاصة.

وهناك حالة ثانية وهي حالة فساد الحاشية دون علم الرئيس أو الملك حيث يحيط به أصحاب المصالح و يسيطرون على مناصب القرارات و يظهرون التودد والإخلاص و الولاء التام و التفاني من أجل خدمة الشعب فيثق فيهم و يطلق لهم العنان وهم في الواقع يمارسون نفوذهم هذا في قضاء حوائجهم و حوائج من يتوددون إليهم وينسجون شبكة محكمة من أصحاب المصالح في المناصب العليا للبلاد ويتحكمون بذلك في معظم دواليب السلطة وفي الاتجاه الذي يرغبون فيه، حيث يعدون القوانين و التوجيهات و المراسيم وفق مقاساتهم دون مراعاة المصلحة العليا للبلاد وميزة هؤلاء هو أنه لا ميثاق و لا موقف لهم، لا يعارضون الملك أو الرئيس مادامه في الحكم ويتخلون عنه بمجرد النزول من السلطة بسبب أو أخر قد ينقلبون ضده بالانتقاد و يتوجهون للحاكم الجديد بالمدح و التودد لضمان بقائهم في مناصبهم.

غير أن هذا النوع من الفساد يكون من السهل دحره بمجرد ما يكتشف الحاكم ذلك خاصة إذا ما سادة الديمقراطية و حرية الصحافة.

2- فساد المؤسسات: ويقصد بها فساد المؤسسات التي تسير دواليب الدولة بما فيها المؤسسات الدستورية، وقد يكون هذا الفساد راجع لعدم صلاحية القوانين التي تسيرها أو لفساد الأشخاص القائمين عليها، ويتحول معظم من له منصب عام إما إلى راشي أو مرتشي أو متصرف في الأموال العمومية حسب الأهواء ودون ضوابط، وحينها تصبح أجهزة الدولة تسير حسب الأهواء و تنحرف عن مخططات التنمية.

ويتخذ الفساد المؤسساتي صورا مختلفة على مستوى الوزارات أو الولاية أو الإقليم أو البلدية أو البرلمان، أي سواء بالنسبة لمؤسسات التعيين أو حتى المؤسسات المنتخبة حيث يصبح الوصول إلى المؤسسة ذات الطابع الانتخابي ليس بغرض التمثيل الشعبي بل وسيلة للوصول إلى الجاه و سلطان المال ولهاذ الغرض تجند الأموال لشراء الأصوات و هذا في أحسن الأحوال، وفي حالات أخرى قد يلجأ إلى التزوير المقنن أوالعمدي بالتواطئى مع أصحاب المصالح المشرفة على الانتخابات شريطة الاستفادة من الريع و الحفاظ على مكانتها.

3- الفساد البيروقراطي أو العادي : يقصد به الفساد على المستويات الدنيا و المتوسطة وهو شائع في المجتمعات المتخلفة التي تتميز بمحدودية الموارد، وليس له علاقة مباشرة بمستوى القمة. وأكثر صور

الفساد شيوعا فيها الرشوة في الحصول علي الامتيازات كالوظائف العامة و السكنات الاجتماعية و الأراضي والفوز بمناقصات المشاريع وغالبا ما يجري تحالف بين محترفي الرشوة و المحسوبية علي المستوى المحلي حيث تتم زيارات المجاملات و المحاباة وإقامة الماد وبات التي كثيرا ماتكون دورية لصالح المؤولين لدى أصحاب الرشاوى.
و أنواع هذا الفساد أيضا البيروقراطية المفرطة دون مبرر في قضاء الحوائج وهو ما يهدر وقتا طويلا للمتعاملين الشيئي الذي يجبرهم على دفع الرشاوى لإسراع قضائها.
4- الفساد الإعلامي: هو نوع خطير أيضا ويرتبط بكل أنواع الفساد الأخرى، حيث تجند الأموال لشراء الأقلام بغيا لتشهير أو الترويج أو تبييض الفساد عن طريق مختلف وسائل الإعلام.

إن الدولة التي تنمو فيها بعض مظاهر الفساد دون مقاومة لا يمكن إلا أن تؤول إلى مرحلة الانحطاط بفعل العدوى الشديدة، حيث ينتقل الفساد بسرعة كبيرة ليشمل معظم القطاعات حيث يرتقي إلي مختلف مصاف المسؤوليات الأشخاص غير المؤهلين ويسري قانون يمكن صياغته «الأشخاص الرديئين يطردون الأشخاص الجيدين من المسئوليات » ويحلون محلهم ليتصرفوا كيف ما يحلوا لهم وبذلك يبلغ الفساد أشده.

5 – الفساد القانوني: ويظهر في العبث بمواد الدستور لصالح النخبة الحاكمة، أو أصحاب المصالح الخاصة، ويمتد ذلك إلى القوانين المنظمة لعجلة الحياة في المجتمع، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتخطاه إلى تجاوز أحكام الدستور، وتعطيل القوانين أو التطبيق الانتقائي لها بما يحقق المصالح الذاتية لرعاة الفساد والمستفيدين منه مع إهدار أحكام القضاء في حالة صدورها لغير صالح النخبة الحاكمة والمتحكمة.

6 – الفساد السياسي: ويظهر في دكتاتورية النظام الحاكم واستبداده وأبديته، وفى اقتناص السلطة واستبعاد بقية التيارات السياسية، وفى تكوين الدولة القرصان التي تشبه في سلوكها العصابات من حيث السرية والنوايا الخبيثة والعمل على امتصاص دماء المجتمع لصالح عدد قليل من الأشخاص مع اعتياد الكذب والتحايل والخداع.

كما يظهر في صورة تزوير الانتخابات، وتزييف إرادة الجماهير وتغييبها عن إدارة شئون البلاد، مع الحرص على التعيين الانتقائي في المراكز القيادية بحيث تستبعد كل العناصر غير الموالية، مهما كانت قدراتها وكفاءاتها، فالمعيار الوحيد للاقتراب من قمة السلطة هو الولاء الحزبي أو الفئوي أو الأيديولوجي في معناه التعصبي الضيق، وبهذا يتم تجريف النخبة السياسية مع الوقت من كل العناصر الموضوعية الصالحة ذات الكفاءة وذات الرأي الشجاع المستقل، في حين تتراكم العناصر الفاسدة وتجتذب إليها كل من هم على شاكلتها بحثا عن التواؤم والانسجام وتغطية للعورات.

7 – الفساد الديني: وهو دائما تابع للفساد السياسي، حيث يعمد أركان الفساد السياسي إلى تقريب العناصر الرخوة من رجال الدين لاستخدامهم في تبرير أفعالهم وتزيينها للعامة وإضفاء الشرعية عليها، فهم يعلمون مدى تأثر الناس بالرموز الدينية ومدى قوة الشرعية الدينية فيعملون على توظيفها حتى وهم أنفسهم غير منتمين لقيم الدين ومبادئه، أو حتى وهم يعلنون أنه لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة، وهذا يشكل استخداما انتقائيا للدين لتحقيق مصالح النخبة الحاكمة مع حرمان الآخرين من نفس السلاح.

8 – الفساد المجتمعي: وهو مكمن الخطر، حيث ينتشر فيروس الفساد إلى طبقات المجتمع المختلفة؛ فيتورط الجميع في الفساد وتتلوث أيديهم به فيفقدون القدرة على رؤيته فضلا عن استنكاره ومدافعته، وبهذا يستقر الأمر للفاسدين، ويصبح الشعار القائم "يا عزيزي كلنا لصوص"، فلا يجرؤ أحد على ادعاء الطهارة أو المطالبة بالإصلاح، وهنا يصبح الفساد هو القاعدة، ويصبح المصلحون غرباء ومثيرين للقلق ومرفوضين من الغالبية الفاسدة، وهذا يسهل على السلطة الفاسدة اجتثاثهم ورميهم بتهم مثل تكدير الأمن العام أو السعي لقلب نظام الحكم.

*** الفساد طبقا لأثره: إلى نوعين:**

1)الفساد الأكبر: وهو الفساد الذي يرتكبه الوزراء و الحكومات و رؤساء الدول.

2) الفساد الأصغر: وهو فساد الموظفين الصغار و أساسه الحاجة.

واستنادا إلى معيار الرأي العام، يقسم بعض الدارسين الفساد إلى ثلاثة أنواع (نقلا عن كتاب الفساد السياسي في إفريقيا):

1 – الفساد الأسود: وهو يتضمن كافة الأعمال التي تحظى باتفاق الأغلبية في مجتمع معين (سواء من جانب النخبة أو الجماهير) على أنها تندرج تحت إطار الممارسات الفاسدة التي ينبغي التخلص منها ومعاقبة من يقومون بها.

2 – الفساد الرمادي: وهو يوجد حيثما ترى بعض عناصر النخبة في مجتمع معين أن عملا ما يعد من قبيل الفساد وتقوم بإدانته، بينما يكون رأي الجماهير غامضًا في هذا الصدد.

3 – الفساد الأبيض: وهو ينطبق على الأعمال التي ترى كل من النخبة والجماهير في مجتمع معين أنه يمكن التغاضي عنها حيث إنها لا تستحق العقاب، وإن كانت بعض عناصر النخبة ترى ضرورة توقيع مثل هذا العقاب.

<u>الفرع الثاني:</u>خصائص الفساد:

تبرز جريمة الفساد كظاهرة إجرامية عندما تتوفر مجموعة من العوامل المساعدة، حالها حال أية ظاهرة إجرامية أخرى ، كما أن للظاهرة الإجرامية بصفة عامة خصائص وعناصر مشتركة ، إلا أن لكل ظاهرة إجرامية خصائص خاصة بها تتميز بها عن غيرها من الظواهر الإجرامية . وعلى هذا النحو فان لظاهرة الفساد خصائص خاصة بها ، ومن هذه الخصائص :

1- من حيث الطبيعة ونوعية الجناة:

تعد جرائم الفساد من الجرائم التي تخل بواجبات الوظيفة العامة حسب الأصل، حيث ترتكب جرائم الفساد من قبل أفراد وجماعات تشغل وظائف عامة أو تمارس تكليفاً عاماً. إلا أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 قد أطلقت ذات الوصف على نفس النوع من الجرائم المرتكبة من قبل أفراد القطاع الخاص.

وينص على جرائم الفساد في القوانين العقابية على سبيل الحصر تطبيقاً لمبدأ (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)، وعلى هذا النحو اختلفت القوانين المقارنة في تحديد الأفعال والسلوكيات التي تعد جرائم فساد، إلا أن هناك جرائم فساد لا يخلو منها قانون عقابي، منها جريمة الرشوة وجريمة الاختلاس.

وجريمة الرشوة هي الأخطر على المجتمع والاقتصاد والقيم الخلقية من بين جرائم الفساد كلها، حيث أنها لا تترك خلفها أثرا مادياً يمكن أن يقتفيه المحقق في الأغلب كونها تتم خلف الأبواب الموصدة وخاصة جرائم الرشوة الضخمة.

2. أنها جريمة تنظيمية في وجه من وجوهها: والجريمة التنظيمية هي التي ينسب ارتكابها إلى المرفق العام ذاته ويطلق على هذه الخاصية وصف أو مصطلح (انحراف المؤسسات الحكومية) وترتبط هذه الخاصية بالمرفق العام لا بأعضائه من الموظفين.

حيث لفت انتباه الباحثين أن هناك مؤسسات حكومية ارتبطت بالفساد منذ نشأتها وبقي سمة ملازمة لها حتى بعد تغيير إدارتها المركزية أو موظفيها عبر الزمن ، كالتقاعد أو النقل أو العزل أو الاستبدال أو الحل وإعادة التأسيس اوغيره ، بمعنى أخر أن طبيعة عمل المرفق العام هي التي تشجع الموظف الذي لا يمتلك حصانة ذاتية مضادة للفساد على ارتكاب الجريمة ، وهكذا تتغير الوجوه ويبقى الفساد قائماً .

وتبدو هذه الخصيصة واضحة في المؤسسات التجارية وهيئات الضرائب ومكاتب منح الرخص وأية مؤسسة لها صلة وثيقة بالأنشطة الاقتصادية كالاستيراد والتصدير والتموين ، حيث يبدو الفساد وكأنه مرض مزمن أو عاهة مستديمة في اغلب هذه المؤسسات العامة .

3. أنها ظاهرة ذات صلة وثيقة بالجريمة المنظمة: تعتمد مؤسسات الجريمة المنظمة على الفساد بصفة أصلية لتحقيق أهدافها ومشاريعها الإجرامية عبر القارات، وتمرير صفقاتها واستردادها في حالة الحجز عليها

إداريا ، وهي تعتمد على الفساد أيضا في حماية أعضائها من المساءلة في حالة القبض عليهم وإعاقة سير العدالة.

ومن جانب أخر يُشجع الفساد على نشوء الجريمة المنظمة، فالدولة التي ينخر الفساد جسدها تشكل عامل جذب للمنظمات الإجرامية الدولية. التي تدخل البلد على شكل شركات مقاولات أو مؤسسات فنية أو جمعيات خيرية وتمارس في الخفاء أعمال غسيل الأموال أو تجارة المخدرات أو الاتجار بالبشر أو تجارة الأعضاء البشرية أو الدعارة.

كما وتسهم الجريمة المنظمة في تعميق ظاهرة الفساد وتفشيها بما تضخه من أموال ضخمة كرشاوى للحصول على التراخيص والإعفاء الضريبي أو الجمركي والمقاولات والمعلومات السرية وإخفاء الأدلة الجرمية والتأثير على سير العدالة وللتخلص من الرقابة أو غلق التحقيقات التي تجري بشأنها أو مقابل السكوت عن أنشطتها غير المشروعة ولتصريف أية أعمال من أعمالها.

وبالمقابل تدعم مؤسسات الجريمة الموظفين الفاسدين للوصول إلى المناصب القيادية العليا سواء عن طريق الدعم في الانتخابات أو استخدام النفوذ لدى القيادات العليا والأحزاب السياسية في حالة التعيين .

ويكاد يجمع الباحثون على انه لولا الفساد لما كانت هناك جريمة منظمة مطلقاً، فالفساد هو البيئة التي تنمو فيها ظاهرة الجريمة المنظمة.

4. السرية والسكوت: فشلت في كثير من الأحيان جهود مكافحة الفساد في مختلف دول العالم ، ذلك أن الفساد جريمة سرية (ضبابية) يصعب في كثير من الأحيان إثباتها من خلال الوسائل التقليدية للإثبات والتحقيق ، بالنظر لاحتياط الفاسدين بعدم ترك ورائهم دليلا ماديا يشير إلى تورطهم في هذه الجرائم ، إذ هي تتم في أغلب الأحيان بعيدا عن أعين الناظرين وخلف الأبواب الموصدة ، ويرتكبها في الغالب أشخاص على قدر من الدراية والمعرفة بأساليب الالتفاف على القانون وفي تسخير المعرفة التي يمتلكونها لأغراض دنيئة ، ولذا يعجز ضحية الفساد غالبا عن إثبات دعواه أمام القضاء فيرجع خائبا ومضطرا لأن يكون ضحية للفساد في المرات المقبلة أيضا.

ومن جانب أخر فان شركاء جريمة الفساد المستفيدين منها وضحاياها في نفس الوقت، يتكتمون على هذه الجريمة خشية فقدان المزايا التي اكتسبوها بوساطة الفساد. فمن يحصل على امتياز المرفق العام أو من يحصل على شهادة مزورة أو حكم قضائي لا يستحقه قانوناً لا يمكن أن يُبلغ عن هذه الجريمة ليخسر في النهاية ما كسبه بطريق غير مشروع.

5. استخدام النفوذ: تتميز هذه الجريمة في أنها ترتكب غالباً من قبل رجال السياسية والأحزاب والسلطة العامة عموماً، ممن لديهم القابلية على النفاذ إلى مؤسسات الدولة الرسمية والقضائية، والتأثير عليها بما يمتلكونه

من نفوذ وسلطة وهيمنة، فضلا عن قابليتهم على الحيلولة دون تقديم الشكاوى بالتهديد والوعيد أو بدفع الأموال لشراء السكوت.

6. الواجهة الإجرامية: تمارس جرائم الفساد باستخدام أساليب ملتوية منها، أنها تمارس بوساطة شركاء يمثلون الواجهة للفاسد الأصلي الذي يشغل عادة مركزاً مرموقاً أو وظيفة ذات صلة مباشرة بحاجات الناس كالرخص الإدارية، ويبقى الفاسد الأصلي خارج مدى الرؤيا والمسؤولية. ويظهر الفاسد عادة أمام الناس ووسائل الإعلام بمظهر الشريف الطاهر.

ويُختار الشركاء عادة من بين البسطاء أو من ذوي النفوس الضعيفة والضمائر المنحطة الذين يسهل التخلص منهم في نهاية الأمر وذلك بإلقاء المسؤولية الجنائية على عاتقهم أو قتلهم إذا اقتضى الأمر.

7. عدم اللجوء إلى العنف على الأغلب: تمتاز الغالبية العظمى من جرائم الفساد بأنها تتم باتفاق بين الجاني والضحية، بل إن الضحية هو الذي يسهل في الغالب ارتكابها عليه ويوفر الظروف الملائمة لها لتحقيق مصالحه غير المشروعة أو لتحقيق مصالحه المشروعة بوسائل غير مشروعة، وعلى هذا النحو لا حاجة للعنف.ذلك أن جرائم العنف غالباً ما تلفت انتباه المجتمع وتكون محل اهتمام السلطات مما يؤدى إلى كشف الجريمة ودوافعها .

8. أنها ظاهرة ذات طبيعة اقتصادية :تأثير الفساد السلبي على الاقتصاد الوطني أمر متحقق دائما ولذا يبدو انه من مستلزماته بل ونتيجة طبيعية له ولذا فانه يبدو كخصيصة من خصائص هذه الجريمة أكثر مما يبدو كأثر من أثاره . ويقلل الفساد من فرص الاعمار والتنمية وفرص الاستفادة من المعونات والقروض الدولية ويخفض من معدلات النمو بصورة كبيرة، كما يؤدي إلى تدهور البنية التحتية والخدمات العامة.

ويقول رئيس منظمة الشفافية الدولية، بيتر ايجن، في عرضه لتقرير عن الفساد لعام 2005 ، (يعد الفساد في المشاريع العامة الكبيرة الحجم، عقبة كبيرة أمام التنمية المستدامة، ويعد كارثة كبيرة على الدول المتطورة والنامية على حد سواء"، مضيفاً" أنه عندما يغلب الإنسان المال على القيم، تكون النتيجة إنشاءات رديئة الجودة وإدارة ضعيفة للبنى التحتية، وأن في ذلك مضيعة للمال، ونهبا لموارد الدول ".

<u>الفرع الثالث:</u> صور الفســاد:

إن لظاهرة الفساد صور متنوعة تترتب على كل منها جملة من الآثار السلبية الخطيرة، كما يأتي:

الصورة الأولى . الفساد يهدد التنمية الإنسانية: يشكل الفساد اعتداءاً على حق الإنسان في التعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة وحقه في العيش في بيئة نظيفة.

أ . الفساد في قطاع التربية والتعليم (جريمة سرقة المستقبل):التعليم هو بناء القدرة البشرية كما ويعتبر حجر الزاوية في التنمية الإنسانية، وهو حق وهدف وغاية في حد ذاته، فالمعرفة قوة بحد ذاتها، فضلا عما يوفره التعليم من فرص لتحسين الرفاه الاجتماعي وتأثيره المباشر على نمو الاقتصاد ورفع مستوى القيم والتحضر في المجتمع. وخلصت دراسة أشار إليها تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية للعام 2002 إلى أن رأس المال البشري والاجتماعي . المتعلم . يساهم بما لا يقل عن 64 % من أداء النمو، بينما يسهم رأس المال المادي . الالات والبنى التحتية الأساسية . بنسبة 16 % من النمو، بينما يسهم رأس المال الطبيعي بالنسبة المتبقية. وعليه كما يؤكد التقرير فان التعليم يخدم النمو والمساواة، وان تكاليف تحسين التعليم قد تكون ضخمة إلا أن كلفة استمرار الجهل لا حدود لها.

وعلى أساس هذا الوعي للدور الخطير الذي يمكن أن يلعبه التعليم في حياة المجتمع تخصص اغلب الدول ميزانيات ضخمة للتعليم مدعومة غالباً بمساعدات دولية، إلا أن الفساد يمتص اغلب هذه الموارد ويحرف المتبقي منها عن أهدافه. حيث يؤدي الفساد إلى انحدار مستوى التعليم وضياع فرص توفر تعليم شامل عالي الجودة، وبالتالي تدني مستوى التعليم إلى أدنى مستوياته، مما يلحق اكبر الضرر بفرص التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتشكل الميزانيات الضخمة التي تخصصها الدول لقطاع التعليم هدفا للفاسدين. وقد أطلق بحق على جريمة الفساد في نطاق التعليم وصف (جريمة سرقة المستقبل).

ب . الفساد في قطاع الرعاية الصحية (جريمة سرقة الحياة):إن مفهوم الرعاية الصحية الجيدة . كما يشير تقرير التنمية الإنسانية 2002 . يقوم على عنصري الجودة والعدالة ، وتعني الجودة وجود نظام صحي يستجيب بشكل جيد لما يتوقعه منه الناس ، أما العدالة فتعني استجابته على قدم المساواة لكل فرد دون تمييز ، ويتسبب الفساد والغش في القضاء على الجودة وفي هدر المساواة مما يفرغ مفهوم الرعاية الصحية من محتواه الفني والإنساني . حيث تشكل الميزانيات الضخمة التي تخصصها الدول للرعاية الصحية هدفاً مغرياً للفساد(1). ويؤدي الفساد في مجال الخدمات الصحية إلى وفاة الملايين من البشر سنوياً اغلبهم من الأطفال والنساء والحوامل رغم أن حجم الإنفاق الدولي السنوي على قطاع الرعاية الصحية يقدر بمبالغ كبيرة.

الصورة الثانية:. الفساد يهدد العدالة: قراءة في تقرير الفساد العالمي لعام 2007 . الذي أعدته مؤسسة كلوبل لصالح منظمة الشفافية الدولية . أن الفساد يقوض النظم القضائية في العالم ، ويحرم المواطنين من الوصول إلى العدالة ، وتعزيز حق الإنسان الأساسي في محاكمة عادلة ونزيهة ، وأحيانا حتى الحق في محاكمة على الإطلاق . وتقول هوجيت لابيل . رئيسة منظمة الشفافية الدولية (فساد القضاء يعني أن أصوات الأبرياء تذهب أدراج الرياح ، بينما يفلت المذنب دون عقاب)،مؤكدة (إن المساواة أمام القانون هي دعامة المجتمعات الديمقراطية. وعندما تفسد المحاكم بسبب الجشع أو الانتهازية السياسية ، تجنح موازين العدالة ويعاني المواطنون العاديين).(2)

(1) مصطفى عنترة ، وهم القضاء على الرشوة بالمغرب ،musantra@hotmail.com
(2) للمزيد من التفاصيل عد إلى : www.transparency.org

وحسب التقرير، يقسم الفساد القضائي عادة إلى نوعين: النوع الأول هو التدخل السياسي في العملية القضائية من قبل السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية. والنوع الثاني هو الرشوة.

ويكشف أحدث مسح استقصائي عالمي لمنظمة الشفافية الدولية حول المواقف من الفساد في أكثر من خمسة وعشرين بلدا، أن على الأقل واحدة من كل عشرة أسر (10 %) اضطر لدفع رشاوى للحصول على العدالة. وفي أكثر من عشرين دولة، قال أكثر من ثلاثة من كل عشر أسر (30 %) أن الرشوة كانت الوسيلة لتأمين الوصول إلى العدالة أو لحكم عادل في المحكمة.وكانت هذه النسبة مرتفعة في كل من ألبانيا واليونان واندونيسيا والمكسيك ومولدوفيا والمغرب وبيرو وتايوان وفنزويلا.

ويرى تقرير الفساد العالمي لسنة 2007 انه رغم مرور عقود من الإصلاحات من اجل حماية استقلال السلطة القضائية في العالم، لكن الضغوط على الأحكام لأسباب أو مصالح سياسية ما زال كثيفاً، ورغم أن العديد من القضاة في كل أنحاء العالم تتصرف بنزاهة، ولكن ما زالت المشاكل موجودة.

ويؤكد التقرير أن الفساد يتيح للسياسيين شراء الغطاء القانوني لتغطية الاختلاسات والمحسوبية والمحاباة والقرارات السياسية غير المشروعة. إن هذا التدخل يمكن أن يكون سافراً بالإيذاء البدني والتهديدات والتخويف، أو عن طريق غير مباشر عن طريق التلاعب بالتعيينات القضائية ورواتب وشروط الخدمة.

تعتبر الرشوة الجانب الأخر المظلم للفساد القضائي، والتي يمكن أن تتم من خلال نسيج العملية القضائية نفسها، لإبطاء أو تسريع النظر في القضايا وقبول أو رفض الاستئناف والتأثير في قضاة آخرين أو لمجرد الحكم في القضية بطريقة معينة.ويسعى موظفي المحاكم إلى الحصول على رشاوى مقابل الخدمات التي ينبغي أن تكون مجانا. وأشار التقرير إلى أن ضعف الراتب يعتبر من العوامل التي تؤثر على قابلية القاضي للفساد ، على سبيل المثال لا الحصر ، أن عدم وجود أمان وظيفي بالإضافة إلى ظروف وشروط العمل وعدم العدالة في الترقية والنقل وانعدام التدريب المستمر ، كلها أسباب ، تجعل القضاة وغيرهم من موظفي المحكمة عرضة للرشوة .

الصورة الثالثة:. الفساد يهدد القيم الاجتماعية: فضلا عن كون الفساد يؤدى إلى القضاء على هيبة القانون، فإنه يؤدى إلى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية. وعندما تقبل أجيال المواطنين الفساد كأسلوب في العمل وطريقة للحصول على مزايا في المجتمع يبدأ النسيج الأخلاقي المجتمعي في الانهيار، والى بروز ظواهر الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع وبروز التعصب والتطرف في الآراء والمعتقدات وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.

وفي ظل حكم الفساد تنشأ ممارسات لا أخلاقية للتعيين والترقية وشغل المناصب العليا أساسها التملق والنميمة والكذب والغش والتزوير والانتهازية.. وتهمل في المقابل معايير الكفاءة العلمية والمهنية والأمانة والاجتهاد والحرص، ويترتب على ذلك وفقا للنتيجة الطبيعية لتسلسل الأحداث إلى استبعاد أصحاب الكفاءة والعلم والمعرفة .. مما يؤدي بالتالي إلى فقدان الشعور الوطني وانحدار قيمة العمل وروح المبادرة والتقبل النفسي لفكرة التفريط في أداء الواجب العام والاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة ، بينما يتزايد عدد الصاعدين بالوسائل اللااخلاقية فتتكون بالنتيجة نخبة سياسية متسلطة فاسدة .

المطلب الثالث: أعراض الفساد ودوائر المسؤولية في مواجهته.

الفرع الأول:-أعراض الفساد الرئيسية:

***– الرشوة: وهى من أكثر أعراض الفساد ظهورا، ويرى أرنولد روجو وهارولد لازويل أنها جوهر الفساد من حيث إنها تؤدى لانهيار النظام العام، حيث لا يرى الراشي أو المرتشي إلا تحقيق مصلحتهما الشخصية ولو على حساب المصلحة العامة، وهنا تنهار المصلحة العامة، وتبدأ الرشوة على استحياء في صورة هدايا ثم تتحول إلى إكراميات ثم تتم من خلال درج المكتب المفتوح، حتى تطلب علانية بعد ذلك كحق مكتسب لا يتم قضاء الحوائج إلا به.**

***– المحسوبية: وفيه تحل العلاقات الشخصية والعائلية والطائفية والحزبية محل الكفاءة والخبرة في الوظائف العامة، وبذلك تنهار معايير الاختيار الموضوعية ويسند الأمر إلى غير أهله.**

***– استغلال المنصب العام: وطبقا لتعريف جيمس سكوت، فإن استغلال المنصب العام هو "ذلك السلوك القائم على التخلي عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالوظيفة العامة في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، أو انتهاك لقواعد رسمية في سبيل تكوين أنماط معينة من النفوذ والتأثير لتحقيق مصلحة خاصة".**

***– الغش في الامتحانات والتزوير في الانتخابات: هناك علاقة وثيقة بين شيوع الغش في الامتحانات، وتزوير الانتخابات فكلاهما ينتمي لنفس الاضطراب الأخلاقي الذي يتيح تغيير الحقيقة والحصول على أشياء دون وجه حق، كما يتيح كذلك تزييف الحقائق وشراء الضمائر وبيعها وإفساد الذمم، وصعود من لا يستحق.وهنا تتكون معايير جديدة للصعود، مجملها الكذب والتحايل والسرقة والخداع.. وتغيب في المقابل معايير الصدق والأمانة والاجتهاد والعمل الدءوب.. وشيئا فشيئا يتزايد عدد الصاعدين بوسائل الغش والتزوير فتتكون نخبة سياسية أو إدارية فاسدة نشأت على هذه القيم ولذلك تدعو لها وتدعمها.**

***. الاختلاس و الإضرار بالأموال و المصالح العامة، ونذكر هنا أساسا مسألة الاستيلاء و التبديد وكذا التفريط في المال العام.**

***. الربح من أعمال الوظيفة.**

***. العمولات مقابل الصفقات و العقود.**

***. قبول الموظفين للهدايا و الاكرامات من أرباب المصالح.**

***. الغش و التدليس**

***. الوساطة.**

***. الابتزاز و إفشاء المعلومات السرية، شراء الأصوات و النفوذ السياسي.**

***. تسهيل عملية غسل الأموال.**

***. ادعاء الشركات الوهمية لتوظيف الأموال.**

***. التسيب الوظيفي ، اشتغال الموظف العام بالتجارة دون إذن نظامي.**

***. إساءة المعاملة و التحيز و المحاباة لجماعات وأفراد دون وجه حق.**

<u>الفرع الثاني</u>:دوائر المسئولية في مواجهة الفساد: للإنسان ثلاث دوائر من حيث رأيه وسلطته، وبالتالي مسئوليته نوجزها فيما يلي:

• الدائرة الأولى: له فيها رأى وسلطة، كمثل الأب في بيته، أو المدير في إدارته، أو الرئيس في دولته، وهنا تكون مسئولية التغيير كاملة أو شبه كاملة بناء على مساحة السلطة المتاحة، بمعنى أن التغيير هنا سيكون باليد وباللسان.

• الدائرة الثانية: له فيها رأي وليس له سلطة، كالمفكر والإعلامي وصاحب الرأي على المستوى العام، وكالموظف (غير القيادي) في محل عمله، والأبناء في الأسرة، وهنا يكون التغيير باللسان أو بالقلم أو بإبداء الرأي، أو بضغط الرأي العام، ولا يملك الشخص هنا القدرة على التغيير المباشر باليد لأنه لا يملك سلطة التنفيذ.

• الدائرة الثالثة: وفيها لا يملك الشخص رأيا ولا سلطة، وهذه الدائرة إما أنها لا تهم الشخص أساسا، لذلك لا يكون فيها رأيا ولا يسعى لسلطة، أو أنها تهمه ولكن محظور عليه إبداء الرأي أو ممارسة الفعل، وهذا المشهد الأخير يكون غالبا في البيئة الاستبدادية سواء على مستوى الدولة أو مستوى الإدارة أو مستوى الأسرة حيث تصبح وسائل التعبير مغلقة فضلا عن وسائل التغيير.

وحتى في هذه الظروف لم تبرأ ساحة الإنسان من محاولة التغيير وهى التغيير بالقلب، والذي وصفه الحديث النبوي بأنه أضعف الإيمان، أي أنه الدرجة التي لا يصح الإيمان إلا بها، وهي إنكار المنكر واستنكار الفساد على مستوى القلب والمشاعر، وأهمية هذه الدرجة من الإنكار والاستنكار في ظل ظروف القهر والاستعباد تبدو في الإبقاء على جذوة الصلاح حية في القلوب انتظارا للحظة مواتية للتغيير، هذا الأمر هو بمثابة تعبئة فكرية ووجدانية وروحية ضد المنكر والفساد والظلم والطغيان، وهى ليست انسحابا أو هروبا أو سلبية وإلا لما سماها الحديث النبوي "تغييرا"، وإنما هي إعداد نفسي داخلي وتطهير للضمائر من قبول الفساد، وتجميع لضغط فردي داخلي يلتقي في لحظة ما بضغط متجمع في نفوس أفراد آخرين أنقياء أنكروا المنكر والفساد بقلوبهم ليخلق هذا ضغطا جماعيا يواجه الفساد والإفساد في لحظة مواتية للتغيير.

من هذه الدوائر نرى أن لكل إنسان حظه في مقاومة الفساد لأن الفساد مرتبط بالإنسان وبالحياة في كل المراحل، فهو أشبه بالميكروبات والفيروسات التي تخترق الجسد في كل لحظة وتحاول الفتك به، ولولا وجود جهاز المناعة في الجسد الحي لهلك الناس جميعا.

هناك فوارق جوهرية تخص ظاهرة الفساد بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة نوجزها فيما يلي:

1 – الفساد في الدول المتقدمة استثناء، أما في الدول المتخلفة فهو قاعدة للسلوك الخاص والعام خاصة لدى الطبقة الحاكمة والمتحكمة.

2 – هناك وعي في الدول المتقدمة بمظاهر الفساد وخطورته على المجتمع، في حين نرى في الدول المتخلفة جهلا بكل ذلك وغموضا حول ما هو مقبول وما هو غير مقبول سياسيا وأخلاقيا وقانونيا.

3– النخبة في الدول المتخلفة أكثر ميلا للفساد وممارسة له من ناحية الكم والكيف.

4– المواطن في الدول المتخلفة أكثر قبولا للفساد كأمر واقع لا يملك تغييره، وربما لا يفكر في تغييره أو يسعى إلى ذلك، بل قد يتقبله ويمارسه هو شخصيا كنوع من التكيف المشوه مع الواقع الحتمي في نظره، أو يفعله توحدا مع النخبة التي تحكمه وتتحكم في مصيره، وهو ما نسميه بالتوحد مع المعتدي؛ فبدلا من أن يصبح ضحية لنخبة تمتص دمه، يتحول هو الآخر إلى فاسد يحاول أن يأخذ حقه، ولو أمكن.. فسينتزع فوق حقه حقوقا أخرى.

5 – هناك العديد من وسائل الكشف عن الفساد في الدول المتقدمة مثل وسائل الإعلام المختلفة والنقابات المهنية واستطلاعات الرأي... وغيرها، في حين نرى في الدول المتخلفة غيابا لهذه الآليات الكاشفة، أو ضعفا شديدا لها، أو تنكيلا بالقائمين عليها، أو حتى التجاهل التام لكل ما تكشفه.

6– توجد في الدول المتقدمة مؤسسات وآليات لديها القدرة على تتبع الفساد الذي تكشفه وسائل الإعلام أو الأفراد أو الجمعيات، وتقوم بمحاسبة المتورطين فيه أيا كانت مواقعهم، أما في الدول المتخلفة فإما أن نجد غيابا لهذه المؤسسات، أو يكون وجودها بشكل صوري غير قادر على محاسبة أحد.

7 – تجرى محاولات مستمرة لتزييف الوعي في الدول المتخلفة، وبهذا يفقد المواطن العادي رؤيته للأمور فلا يتشكل رأي عام مضاد للفساد، في حين نرى رأيا عاما قويا ومؤثرا ومضادا للفساد بكل صوره في الدول المتقدمة.

8– للرأي العام وزن وتأثير وقوة ضغط على صناع القرار في الدول المتقدمة في حين ينعدم تأثير الرأي العام أو يضعف جدا في الدول المتخلفة، ولهذا لا يأبه الحكام الفاسدون بالرأي العام في تلك الدول.

9– تشكل المنظومة القانونية سياجا ضد انتشار الفساد في الدول المتقدمة، في حين نجد تلك المنظومة مضطربة في الدول المتخلفة سواء من حيث صياغتها التي تخضع لهوى ومصالح الحاكم الفرد أو من حيث تطبيقها الذي يتم بشكل انتقائي لا يحقق مصالح جموع الناس بل يحقق حماية للفاسدين الكبار والصغار.

10 – مع شيوع الفقر والجهل والمرض في الدول المتخلفة تنهار القيم الأخلاقية مثل الصدق والأمانة وإتقان العمل، وتشيع قيم الخوف والانتهازية والتملق والفهلوة، تلك القيم التي تشكل أرضا خصبة يترعرع فيها الفساد.

11 – النخبة في الدول المتخلفة إما رخوة أو هشة أو مفتتة أو مستقطبة أو يتم احتواؤها بواسطة السلطة القائمة، ولهذا تصبح غير قادرة على إدارة دفة الأمور في اتجاه الإصلاح حتى ولو كانت تملك رؤية لذلك الإصلاح، أما في الدول المتقدمة فإن النخبة تشكل ضمير المجتمع وتملك مفاتيح التغيير والإصلاح فيه ولا يملك أحد تفتيتها أو سحقها أو استقطابها أو شراءها.

وبكلمات موجزة نستطيع القول إن الفساد في الدول المتخلفة أشبه بفيروس في جسد بلا مناعة، وهذا الفيروس يتسلل إلى نواة الخلية فيصيغ برامجها طبقا لاحتياجاته ثم يتسلل إلى المجتمع فينتشر المرض وتتغير البرامج كلها طبقا للبرنامج الفيروسي.

المطلب الرابع: أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في محاربة الفساد:

يقول العلماء وأساتذة الاقتصاد الإسلامي أن الفساد معناه ضياع الحقوق والمصالح بسبب مخالفة ما أمر به الله ورسوله وأجمع عليه الفقهاء ، أي الاعتداء على حقوق الأفراد والمجتمعات وعدم الالتزام بما أمرنا الله به ورسوله ، ويترتب عليه الهلاك والضياع ومحق البركات والحياة الضنك ، وهذا هو ما أشار الله إليه في كتابه الكريم :[فإما يأتينكم منى هدى ، فمن تبع هداي فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا] (طه : 123 124) .

ولقد ظهر الفساد بكافة صوره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية ولقد أشار الله سبحانه وتعالى إلى ذلك في قوله تبارك وتعالى:[ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون] (الروم: 41)، ولقد تنبأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك وحذرنا من الخصال التي تؤدى إلى الفساد، فقد روى البزار وابن ماجه والبيقهى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: " يا معشر المهاجرين خصال خمس، إذا ابتليتم بهن، ونزلن بكم، وأعوذ بالله أن تدركوهن:

. لم تظهر الفاحشة في قوم حتى يعلنوا بها، إلاّ فشا فيهم الأوجاع التي لم تكن في أسلافهم،
. ولم ينقصوا المكيال والميزان، إلاّ أخذوا بالسنين وشدة المئونة وجور السلطان،
. ولم يمنعوا زكاة أموالهم، إلاّ منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا،
. ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله، إلاّ سلط عليهم عدو من غيرهم فيأخذ بعض ما فيأيديهم،
. وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله، إلاّ جعل بأسهم بينهم.

ولقد تحققت نبوءة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في هذه العصور ، فلقد ظهرت البلايا والنكبات والمصائب ومحقت البركات بسبب ذنوب ومعاصي الناس وبعدهم عن تطبيق شرع الله عز وجل وهذا ما أشار الله إليه :[ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون] ، أي يتوبون إلى الله عما هم عليه من المعاصي والآثام .

ونماذج الفساد الظاهرة والمنتشرة عديدة نذكر منها على سبيل المثال:

. من صور الفساد في مجال المال: السرقة والاختلاس والرشوة والسلطان والربا، والمضاربات والقمار ومنع الزكاة ...وصور خيانة الأمانة في المعاملات المالية.

. من صور الفساد في مجال العمل: الإهمال والتقصير، والتعدى على لوازم العمل، وعدم الإتقان، عدم الانضباط والالتزام بنظم العمل، المحسوبية وعدم تكافؤ الفرص، وبخس العامل حقوقه.

. من صور الفساد في مجال الاستهلاك والإنفاق: الإسراف والتبذير، والإنفاق الترفي والبذخ والمظهرية والتقليد غير النافع وعدم الالتزام بالأولويات الإسلامية.

. من صور الفساد في مجال التداول والتجارة: الغش والتدليس، والغرر والجهالة، والغبن والبخس، والمماطلة في أداء الحقوق، والاحتكار والمعاملات الوهمية والرشوة والعمولات الزائفة. ولقد حرمت الشريعة الإسلامية كل

صور الفساد السابقة بأدلة من الكتاب والسنة، ولقد تناولها الفقهاء بالتفصيل وبيان العلل من تحريمها ومن تلك العلل أنها تؤدى إلى ضياع الحقوق وهلاك المال والأعيان والموارد ... وكل هذا يقود إلى التخلف والفقر والحياة الضنك والتي أشار إليها الله سبحانه وتعالى بقوله: [ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا] (طه: 124).

يستنبط من مظاهر الفساد وصورة المعاصرة أنه ينجم بصفة أساسية بسبب عدم تطبيق ما أمر الله به، وعدم الانتهاء عن ما نهى الله عنه، أي عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة.والإنسان هو أساس الفساد، فإذا فسد الناس فسد المال.

المطلب الخامس: إطلالة عن ترتيب الدول حسب التصنيف العالمي لمؤسسة الشفافية الدولية:

يشير مؤشر مدركات الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية لعام 2007(1) إلى أن الفرق بالنسبة لإدراك ظاهرة الفساد بين الدول الغنية و الدول الفقيرة مازال كبيرا مما يفرض ضرورة تحمل المسؤولية معا للحد من الفساد، وقالت هوجوت لابيل رئيسة منظمة الشفافية :" يجب على الدول في أخر جدول الفساد أخذ هذه النتائج بجدية و العمل على تعزيز المسؤولية في المؤسسات العامة ، وعلى الدول في أعلى جدول الفساد الحد من الممارسات التي تعزز الفساد في القطاع الخاص.

مؤشر مدركات الفساد لعام 2007 مؤشر مركب يعتمد على 14 استقصاء الآراء للخبراء عن إدراكهم للفساد في القطاع العام في 180 دولة حول العالم، يقيم المؤشر الدول على مقياس من صفر إلى عشرة حيث يشير الصفر إلى مستويات عالية من إدراك الفساد بينما عشرة تمثل اقل إدراكا للفساد. وحسب إحصائيات مدركات الفساد لسنة 2007، فقد تربعت كل من الدانمرك و فلندا و نيوزيلندا على قمة المؤشر بتقدير 9.4 في حين منيت بعض الدول بتدهور كالجزائر و النمسا و البحرين و تايلاندا و مالطا، وفي نفس الوقت تلازم الدول المضطربة سياسي مثل أفغانستان و العراق و ميانمار الصومال و السودان أسفل الترتيب ، وفي هذا الشأن علقت لابيل " البلاد المضطربة سياسيا و التي تسودها الصراعات تدفع مبلغا باهظا في قدرتها على الحكم ، حيث تتلاشى وتنعدم المؤسسات العامة ويقوم المرتزقة بالاستيلاء على الثروات العامة فيتفشى الفساد".وأن أهم مكونات إدارة الأعمال الناجحة هي التي تهدف إلى الشفافية في الإدارة المالية و تعزيز المراقبة و الحد من المسئولين الفاسدين ، وكذلك ضرورة وجود نظام قضائي مهني مستقل للحد من حصانة المنصب وفرض القانون العادل وتعزيز ثقة الجمهور و الجهة المانحة و المستثمرين إذا لم تستطيع المحاكم ملاحقة المسئولين الفاسدين أو المساهمة في ذلك و إرجاع الأموال غير الشرعية ، يبقى أي تقدم في مجال مكافحة الفساد بعيد الاحتمال.

كذلك تعزيز مؤسسات المجتمع المدني و المواطنة التي تهدف إلى تحميل الحكومات المسؤولية،في هذا الشأن قال السيد كوبس دي سورات، المدير التنفيذي لدى منظمة الشفافية الدولية " ولكن الكثير من الحكومات تحد من نشاطات المجتمع المدني."

(1)الاتحاد العالمي لمكافحة الفساد www.trasparency.org.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوعنا هذا، توصلنا إلى أن الفساد غدت خطورته معترف بها من قبل كافة قطاعات المجتمع بما فيها السلطات العمومية، لكن هذا الاعتراف وجب أن يأخذ طريقه إلى الترجمة على شكل مخطط عمل ملموس قادر على التصدي لجسامة هذه الظاهرة، فمختلف مشاريع مكافحة الفساد تصطدم عادة بمعوقات عند التطبيق العملي، كذلك الاعتماد على الآلية القانونية بمفردها للحد من شرارته من خلال تطبيق وسائل الزجر في حق مرتكبيه صعبا أمام التداعيات الخطيرة لهده الآفة التي تنخر جسدنا الاجتماعي، ذلك أن النص القانوني عندما لا يحمي الأشخاص الذين يبلغون عن جرائم الفساد وخصوصا الرشوة ويضع في غالب الأحيان الراشي و المرتشي في كفة واحدة بالإضافة إلى صعوبة الإتيان بالبراهين و الحجج الممكنة، يجعل الوصول إلى مرتكبيها أمرا صعبا.

ويتضح من أن المقاربة القانونية لوحدها لا يمكن أن تكون فعالة ضد الفساد، لأن الحد منه يقضي محاربته ضمن مقاربة شاملة ترتكز على تفكيك الميكانزمات المتحكمة فيه، ومن ثم فان التصدي لهذه الظاهرة ليس مسؤولية الدولة فحسب بل وكذلك المجتمع، فمسؤولية الدولة تكمن في توفير إرادة سياسية حقيقية للقضاء على الاقتصاد الغير المهيكل وإعادة النظر في منظومة الأجور ونظام الصفقات العمومية وكذا تشريع الديمقراطية و تعزيز دولة القانون والمؤسسات وتعزيز مناهج التعليم عن طريق تقوية المنظومة التربوية وترسيخ روح المواطنة وحب الوطن وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. فالمسؤولية تنخرط فيها الإدارة والأسرة والمدرسة والحزب والمعمل والنقابة و المسجد والمجتمع المدني.

إن معالجة الموضوع وفق الخطة المحددة أضفى بنا للوصول إلى عدة نتائج نقدمها في مايلي:

1- **عدم وجود تعريف شامل ومتفق للفساد بصفة عامة، ويعد ذلك من المعضلات التي تواجه الباحثين في هذا المجال ويعود هذا لاختلاف المناهج المتبعة في الدراسة ، ذلك أن معظم الهيئات و الأشخاص المهتمين بالفساد ينتمون إلى حقول و تخصصات علمية وفلسفية مختلفة ومن ثم فهم يناقشون هذا الموضوع من خلال المناهج المرتبطة بتخصصاتهم.**
2- **الفساد يظل عادة أمرا مستترا ويتم في سرية وخوف ومن ثم فان الكشف عنه لايؤدي إلا إلى الكشف عن جزء من الحقيقة ، إذ أنه نادرا ما تتم عملية الفساد بشكل ظاهر.**

3- تعدد أنماط الفساد وتداخلها فيما بينها، وهذه الأنماط متعددة ومتغيرة باستمرار وهي في سباق مع الزمن ومواكبة لكل تطور ولكل جديد، وحسب نظرنا فبالرغم من هذا التداخل إلا أننا نستطيع القول أن هذه الأنماط تنطلق بصورة أو بأخرى من تحت عباءة سوء استخدام السلطة و النفوذ الوظيفي.

4- عمومية استخدام الفساد وسعته في الحديث اليومي، لكونه ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد وتظهر على المستوى الفردي وعلى مستوى المجموعات.

5- تغلغل الفساد إلى كل المجتمعات دون استثناء لكن بدرجات متفاوتة ، ضف إلى ذلك أن المتورطين في جرائم الفساد يسلكون القنوات نفسها التي يسلكها مرتكبو الجرائم الخطيرة ويتصرفون بالأسلوب نفسه ، إذ لم يعد من الممكن التعامل مع الفساد من خلال الإجراءات الوطنية فقط كونه أصبح ظاهرة تجاوزت الحدود الوطنية نتيجة لتحرير التجارة و تزايد العولمة.

6- رغم تباين الجهود والاهتمام بين دول العالم في مكافحة الفساد ومواجهته إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة والتصدي لها أخذ في التزايد في السنوات الأخيرة على مستوى الدول من خلال المنظمات الحكومية و غير الحكومية و الهيئات الدولية.

7- حسب مؤشرات إدراك الفساد الذي يصدر منذ سنة 1995 عن منظمة الشفافية الدولية ، فان الفساد يتزايد في دول شرق أوروبا وأواسط أسيا و إفريقيا ، في المقابل فان الفساد ينخفض في الدول الاسكندينافية ، أما الدول العربية فان هناك تفاوتا ملحوظا بينها ، إذ أن هناك دول في مراكز متقدمة نوعا ما على المستوى العالمي ، ودول في مراكز متوسطة ، ودول أخرى في مراكز متأخرة جدا ، أما الجزائر فإنها تأتي في مراكز متأخرة بين دول العالم حسب مؤشرات إدراك الفساد.

هذه أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة ، ونرى أن الوصول إلى النتائج المرجوة على مختلف المستويات لا يتم إلا من خلال التشديد على تنفيذ التوصيات التالية والتي رغم تواضعها إ لا أننا نعتبرها جد مهمة ينبغي الأخذ بها، حيث نوصي بما يلي:

1 – الاهتمام بالتدابير الوقائية كما جاءت بها الشريعة من خلال غرس العقيدة الإيمانية في النفوس وإقامة العبادات لما يحدثه ذلك من حماية للأفراد والمجتمعات من الفساد.

2 – تفعيل دور التكافل الاجتماعي كما جاء في الإسلام وأثره في الوقاية من الفساد.

3- التأكيد على أهمية الرقابة الذاتية من جميع الفئات وأفراد المجتمع من خلال رقابة الفرد لنفسه والخوف من عقاب الله.

4 – الآثار الخطيرة لارتفاع نسبة البطالة على انتشار الفساد وتفاقم الجريمة مما يستوجب العمل الجاد على تخفيض نسبة البطالة في المجتمعات، وخاصة من فئة الشباب من خلال إيجاد فرص العمل لهم وتحويلهم إلى عناصر فاعلة في خدمة بلدانهم.

5 – التنبيه على الآثار الخطيرة للعولمة في زيادة معدلات الفساد وأساليبه وأشكاله، وخاصة ما يتعلق بالجريمة المنظمة وغسل الأموال والتهريب الضريبي.

6 – ولابد من إجراء المزيد من الدراسات الإسلامية في مجال مكافحة الجريمة ومنها جريمة الفساد وإبراز دور الشريعة في مكافحة الفساد وأن على العلماء والباحثين والجامعات والمعاهد ومراكز البحوث عبء التصدي لظاهرة الفساد وكشف مخاطره وأساليبه.

7 – أن تضمن المناهج الدراسية أبرز الأسس والمعالم في مكافحة الفساد مع توضيح مخاطره، وخاصة ما يتعلق بالفساد العقدي والأخلاقي.

8 – الاهتمام بالإجراءات الوقائية لمكافحة الفساد في تطبيقات الإدارة بمفهومها الشامل لكافة حقوق الموظف المادية والنفسية والمعنوية والإعداد والتأهيل للموظف الناجح والتركيز على بناء القيادات الإبداعية الفاعلة في خدمة المجتمع والأمة.

9 – العمل على معالجة أسباب الفساد، ومن أبرزها الفقر والبطالة والجهل.

10 – مراجعة القوانين والإجراءات المعمول بها بما يخدم المصلحة العامة.

11– إيجاد الضمانات اللازمة لاستقلالية القضاء وقيامه بدوره ومسؤولياته في إصدار الأحكام الشرعية في قضايا الفساد.

12 – تقوية الأجهزة الأمنية والقضائية والمسؤولية عن تعقب المجرمين والمتهمين في الفساد وتوفير الإمكانات المادية والتقنية لتنمية مهاراتهم وزيادة التأهيل والتدريب لرجال الضبط الجنائي لتمكينهم من تطوير مهاراتهم في مجال التحقيق في جريمة الفساد وأداء العمل على الوجه الأكمل.

13 – حماية الأشخاص المبلغين عن وقائع الفساد وتشجيعهم على الإبلاغ عن جريمة الفساد والإدلاء بخبراتهم بموضوعية.

14– **تعتبر التربية و التحسيس عاملين أساسيين لحاضر و مستقبل مجتمع نقني وهي مهمة تقع على المجتمع و المؤسسات الحكومية من خلال تدعيم الأنشطة التي تدين الفساد وبكل الوسائل المتاحة التي يجب أن تخصص له وسائل الإعلام العمومية حيزا مهما للمناقشة و الحوار من أجل توعية الجمهور و تعبئة الرأي العام ضد الفساد.**

15- تعميق دور البحث العلمي و الدراسات في هذا المجال و الإهتمام بالمواضيع التي تذلل المعوقات و تدفع إلى التطوير، و إجراء الدراسات و البحوث العلمية المتعلقة بأسباب و عوامل الانحراف و الجريمة و بواعثها و إستنباط وسائل الوقاية و العلاج.

16- تطوير التعاون الدولي في مجال محاربة الفساد للاستفادة من الأساليب المتقدمة و مشروعات التعاون التقني التي تقدمها المنضمات الأمنية التابعة للأمم المتحدة وما توفره من المعارف ومعلومات ودراسات و خبرات ووسائل وقائية وعلاجية لأوجه نشاطات الفساد.

17- تعميم استعمال تكنولوجية الخبر في الإدارات العمومية وذلك بالإسراع بتفعيل الحكومية الالكترونية ووضع رهن إشارة العموم كل المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية وبسير المصالح والصفقات العمومية كل هذا من أجل تحسين مستوى الشفافية في النشاط الإداري .

ولاشك أن لتجسيد هذه المقترحات دور أساسي في القضاء على الفساد والحد منه وبالتالي التحكم في كل التجاوزات التي قد يتعرض إليها المواطن مقابل استفادته من حق يخوله له الدستور ، والتمكن من القضاء على الأضرار الاجتماعية التي مست الطبقة الاجتماعية والتقليص التدريجي من المعانات الاجتماعية و الفقر.

وفي الختام ، نرجو أن نكون قد وفينا الموضوع حقه ، وان لم يكن فعسانا أننا حاولنا والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

المراجـع

1) القرءان الكريم.

2) محمد راتول : سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية – رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2000 .

3) خالد بن عبد الرحمان بن حسن بن عمر أل الشيخ: الفساد الإداري: أنماطه و أسبابه و سبل مكافحته، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، .2007

4) الفساد الاداري وسبل مكافحته : منتديات الذهب : www. al – mahd- ned

5)مصطفى عنترةوهم القضاء على الرشوة بالمغربmusantra@hotmail.com

6) الاتحاد العالمي لمكافحة الفساد www.trasparency.org

7)Cheryl W. Gray et Daniel Kaufman Corruption et développement. Finances et développement. F M I.Volume35. Mars 1998.

خطــة الدراســة:

المقدمـة وطرح الإشكاليـة.

المطلب الأول: عموميات عن الفساد.

الفرع الأول: معنى الفساد لغتا و اصطلاحا.

الفرع الثاني: أدوات الفساد.

المطلب الثاني: أنماط، خصائص و صور الفساد.

الفرع الأول: أنماط الفساد.

الفرع الثاني: خصائص الفساد.

الفرع الثالث: صور الفساد.

المطلب الثالث : أعراض الفساد ودوائر المسؤولية في مواجهته .

الفرع الأول : أعراض الفساد الرئيسية.

الفرع الثاني : ودوائر المسؤولية في مواجهة الفساد.

المطلب الرابع: أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في محاربة الفساد.

المطلب الخامس: ترتيب الدول من حيث درجة الفساد حسب التصنيف العالمي لمؤسسة الشفافية الدولية لسنة 2007.

الخاتمـة.

المراجـع.